

[illegible]



[illegible]



[illegible]

















12





[illegible]











[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحمد لله

[illegible]



20

[illegible]

[illegible]

امر متبناه من اشراجها فلهذا المدة ومله المحققون وهذا ليس  
 لشيء مما مر من قوله انقطع هو من انقطاعه على الدخول في المراح المحرم  
 حركه الا كلف وتعل على خطه قوله ان حركه هو البعد المبين وقوله  
 وقد نيه سبع هو سطر لا بلام في محلي الجهر انه امر وليس بما في ذلك  
 جرحا واما ان لا نسلم انه لم يدرج بل روى عنه دمج وكان  
 يمكن قطع سببا لم يقبض القطع وانه انما هو سطر محاسن  
 او حديد مع الدخول وهو لا يستمع ان لا يلا فانه حقا في العادة  
 ولا هو ان يفل معا معتبرا وانما ثانيا فلهذا يدرج في اصح الفداء  
 ولو فتح الدخول بالحق مع الدخول كان قطعها بالحق ثم لا يكون  
 وانه لم يدرج عنه ولا لا م سر له فكونه سطر انما كان  
 الفصل واحدا في الوقت الذي عدم الوجوب فيه كان ما بعده  
 ليد في ذلك الوقت حركه مرسوه في ذلك الوقت ولا يكون في  
 ولا ثابت على كل واحد فانه محال وان لم يكن واحدا في ذلك  
 الوقت فلا يكون على الوجوب في سطر له الوقت كما في السطر  
 ما مر انه في ذلك الوقت محققا لكم فلهذا قدما مع ما في  
 ما مر به على ذلك الوقت ثم ورد كونه ركعة وقت خمسة  
 متعلقا بالفعل في الوقت الذي كان الوجوب متعلقا به لا  
 لمات قبل الموت فامنع عنه التكليف بالموت فالتكليف  
 وهو قبل الوقت زمانين فلهذا من لا يلا في متعلقها  
 هو الفصل في وقت واحد فذلك ما في ذلك فانه محال المراح  
 مسددا المهور حركه السبع على هو من اليا كبدف

الصوم واجب بحكم الوعد لا بغيره على من صام صوماً صحيحاً ولو لم يصر  
 قط له من صلاته في كل سنة صوم هذا الواجب انما هو التكليف بحكم الوعد  
 الحكم المقتضي بان من كان له ان يصوم صوماً صحيحاً في كل سنة  
 يقول صوماً ايضاً كما يجوز عليه صومه وان كان له ان يصوم  
 صوماً للوجوب وبياناً له بقا والوجوب وهو انه فان كان  
 له ما مثل ان الفعل للصوم واجب من اجل ان الفعل يندفع فلهما  
 وجب في ذلك على محاربه ان لا يتركه ولا يتركه حراً بل ان  
 كان له ان يصوم صوماً فلهما ان ذلك قابل للسمع فلا يجاز  
 ذلك مع قوة الضرر فيها يتناولها مع طهره وصحته  
 ان لا يتناولها بل لا يتركها فانها من جنس الضمان والسمع  
 في العلم وعلمه كان شياً مما علم كونه من جنس العلم لا يلائم  
 معهم بغيره التكليف وذلك بما لا منافاة بين الحيات  
 فعل مقتضى بالابداع عدم بغيره التكليف به وذلك لانما كان  
 بين الحيات صوم بعد زمان وان يوجد الوجوب في ذلك  
 الزمان كما لو صام صوماً صحيحاً في ذلك كما جعل التكليف  
 للصوم في عدم موت قبل خروجه من الدنيا بعد التكليف  
 من ذلك المحذور من ذلك الصوم في ذلك ان يكون التكليف  
 قد يكون في ذلك ولا يصح ما في دفعه وجوباً للمساك  
 بعد الفطر ويحرم اذا لم يفرج له الا ما في ذلك من وجوباً  
 واجب بان الخوف في الحكم لا في الفعل بل في كونه  
 مستلماً فيكون نهي عن فعله حراً للصوم حلت ولو سلم



ولا يصح لهم بعد الوضوء قالوا يزيد الله ان كلف عليكم فيه بل  
 لكم السهر ولا يزيدكم الله السهر عموم مساهمة المال في تخفيف  
 الحاسب وكثرة الثواب في السهر النبي نعامه من لدن الموت  
 وابتداء الجواب فان سلم العبد لم يمتص ما ذكرناه كما يصح  
 حال انك لا تفتي في دعوى قالوا كانت كونهما او مملوفاً ولكن  
 ليس هو المكلف والجيب يانه جازاً جازاً الثواب  
 كحدس التكليف تخفيف الحنف او مساواة اتفاقا وحل كونه  
 تكليف العمل منه للمعصية في صورة منعه توم لنا ما تقدم له  
 لم ينعكس في اوضح وان اصرر على المعصية في الاصل والله لو لم  
 يحرم الله في حدس من الجوع الصوم والقدس كان بها الوجب  
 اولاً في حق الصوم فلا شك ان اكرام احوال من اصر  
 معكس في صوم الحسد فيها ومنها ان صوم غاسور كان هو  
 الواجب في حق الصوم شرعاً من صوم غيره لعام وشبه ان  
 الحسد في البيوت كان هو الواجب على الراد في حق  
 بالخدم الخلد والرحم وانه انقل قالوا اولاً انهم الى لا يثنى  
 في العمل بالعبادة الصلوة ولا كونه الجواب في الاصل في حقكم  
 في اصل التكليف فانه عمل من التماسه الى ما هو اصل  
 في حق ان لا كونه وانه جازاً اتفاقاً وثالثاً ان سلم انه العبد  
 المعصية ورجا الله تعالى ان المعصية في الاصل بعد الحذف  
 اكثر كما يتقدم منه القوة الى السهم ومن القوة الى الضعف  
 ومن الثواب الى العدم هذا الجواب لم يرد عار المعصية وانما

ممنوع وانما لم يوصى به لانه قد علم قالوا ما قال الله تعالى في غيره  
 الله ان يخفف من عبائكم السموم ولا تردكم اللجج والسفن الى الا  
 مثل كذا في ذلك فلا يردوا الجوارب او لا اما لا سلم عموم  
 الخفيف والعرفه الاية يتبين انهم مطلقه ولو سلم فيها قبل  
 على اراده ذلك في المال تاخفيف هو كلف الجوارب  
 والسير كثر الثواب ولو سلم فانه محاربه يارب يسلمه شيء  
 باسم حافض من لدن المهرت واجزا الجوارب فان التكليف  
 يسمى كلفا وسرا يا عباد ان حافض مثل كلف الجوارب  
 ونحو الثواب ولو سلم انه لا فوز لا لئلا ولا محاربا يا عباد الله  
 من محرم ما ذكرناه لمن السبح بالاعمال كما هو مخصص بحرج  
 انواع الاشياء في الايمان والاعمال والواقع بالفاق  
 ولا بعد ولا يحكى قالوا باننا قال تعالى ما سمع الله منكم شيئا  
 كونهما او شئها ففتت الاحث لانه الحوادث السابغة لانه  
 المثل فلا سمع منكم ولا مثل الجوارب انه باعصار التواء  
 ادخل مما ذكر قال تعالى لا يصيبهم فناء ولا نصب  
 ولا محنة لانه قال عليه السلام اجرك بقدر يعبك كما يقول  
 الطبيب للمريض المخرج من ذلك مسددة المجرور على جوارب  
 سلع الملاوة دون الحكم وبالعكس ونحوها معاد خلاف  
 قد بعض المولى انما يعطى بالحدود والهم الموقوف على عمر  
 على كان الركن السبح والسموه اذا زينا ما رعموها السبح  
 وسمع الاعتناء وبالحل وعصا السبح من كان النزل على رعموها



محرمات ولا شبهة محرمات المحرمات المحرمات المحرمات المحرمات المحرمات  
 حكمها كالحكم مع العالم المنطوق مع المقوم على إمكان وجوب  
 مع العلم المقوم والمسلم فالمعروف أمارة الحكم ابتداءً على  
 ولا فاداسم انقلب الدليل وكذلك العكس في الواقع والمطلوب  
 لو لم يكن له الحكم فهو مع ما جعل يؤول ما يؤول الغرض قلنا ينبغي  
 على الطرفين وليس هذا جيل مع الدليل لأن المجتهد يعلم المعنى  
 يرجع الله وقادير كونه محرمات وما لا يطالب السمع بها  
 المعطاة فقط أو الحكم أو لها معاً والمطلوب ما لا رجوعه ومخالفة  
 فيه بعض المحرمات أنا نطعم بالحوار فان جوار المطالب لا  
 حكم من أحكامها وما يدل عليه من الأحكام حكم أهلها ولا يلزم  
 بينهما إذا انبسط ذلك محرماتهما وسمع احداهما بالاولى كالحكم  
 المتباعدة ولما انما الواقع ولا يدل الجواز للمعطاة فقط  
 فصاروا محرمين انه كان في الرأى النسخ والسوارة اذ انبسط  
 ما رتبها للمعطاة لا للمعطاة وكيفية ثابتة وان حصة المعطاة  
 ولما الحكم فكسح للمعطاة بالحوار للمعطاة مقرونة ولما  
 معافاة رتب حاشية رتب له كان في الرأى حاشية  
 محرمات وقد نسخ حكمه ولا يرد به وصل محرمات المنسوخ  
 ان معطاة حاشية او يتبوه حكمه تزداد ولا يرد به ولا يرد  
 فما نسخ حكمه ولا يرد به لانه من انما حاشية ومحرمات  
 نسخ ولا يرد به حكمه لانه من انما حاشية قالوا اولاً ان  
 مع حكمها في دلائلها عليه كالحكم مع العالم والمنطوق

مع المحكوم فلا ينفك العلم والعالم ولا المنطوق والمضموم كذلك لا ينفك  
 التلاوة والحكم والجواب منع ثبوت العالم فانه جرح ثبوت الاحكام  
 ومنه حسنا يدل على ان فلسفة العالم امر او وراة مقام العلم بالذات  
 لازمه له وكذا منع المحكوم فانه حر لازم ونحن لسنا نحن القول  
 مع فليق سمعنا فلا يلزم من منع احدهما دون الاخرى بل كما  
 لان التلاوة لانه الحكم ابتداء للتلاوة لا اي دليل يوجب  
 التلاوة في ثبوت الحكم ولا يدل على انها سكران عاود او ان  
 كذلك فاداسع التلاوة ودرنا معوج لدولتها وهو غير  
 الدليل واذ اسع الحكم حده فهو مع العلم وهو مردود لول  
 علمهم انما كاك الدليل والكل لول كلاف العالم مع العلم  
 والمنطوق مع المضموم ان يتنا التلاوة ابتداء وادامه  
 فانما ما نعا والسلاوة وعل الحكم يوم نعا الحكم وانه  
 للعالم في الجمل وهو مع حو ليع من الله وانهم مسؤول فائدة القول  
 لا كصاحب فائدة والكلام الذي لا فائدة فيه كك انما هو  
 عند الزمان الجواب في انبياء فاعلمه الخمس والصحيح  
 المعقنين وقد اطلما بها ولو سلم هو لك لانه العالم في  
 الجمل يعلم بالدليل والمقلد يعلم بالمرجوع الدليل الجمل قولك  
 يزول فائدة القرآن قلنا لا نسلم وانما علم لولا كك  
 فائدة فاما فكرهم وهو ممنوع لولا كك فائدة كونه  
 مع العلم في الخط وادامه في الجواب  
 الحمار حو در مع التكليف بالاحسان سمعنا حو فاعلمه

وناسخ مدلول حر لا يصرفنا ظن المسكر كما بان ابيد كفو شدة خفتنا  
 البعض المعصية واستسلامهم كل انتم ما مودع بعلوم كذا انتم  
 مسخ رفع الخلاف العلم نفع الحول وصالها ليرى بها  
 نفع العلم لحيان تكلف الشارع ايمانان بحولتي من جهة الحول  
 او ثمر كونه الباري وحران النار واما ان اسم حكم فمذا  
 جابر بان نفع فعل الحول كونه معصية اي ان تكلف للاحد معصية  
 الحار حواره خلافا للمعصية ونباه اعمهم في حكم العمل لان ايمانها  
 كلفها التكليف به فبقي وقد عطلت مصادق ثابتهما نفع مدلول  
 الحولان كان لاولها لا يتغير كونه العلم نفع وصدق العلم حلا كونه  
 اعاقا والاول مدلول حوله كذا بان ربه وكفه بعدا حلف الحول  
 انه من لا يتغير كونه ولا كونه حوله كذا بان ربه وكفه بعدا حلف الحول  
 الاول فان منهم من اثاره المتعلق المستقبل فمذا لانا نفع مستمرا  
 حله فانه اذا اكل ما نفع ما مودع بعلوم وصدقهم فمذا لانا نفع مستمرا  
 وصدقهم من اثاره واما ما نفع الحول فمذا لانا نفع مستمرا  
 لوجوب وصدقهم فليس يحل لهم الرجوع واما مدلول الحول فهو نفع  
 الاول كونه نفع واما ما نفع الحول فمذا لانا نفع مستمرا  
 كذا ايمان نفع كذا نفع فمذا لانا نفع مستمرا  
 معصية ملة مع الحول مسلة كذا نفع التوازن بالحران  
 كذا نفع من والمواثيق والاحاد والاحاد بالمواثيق وكذا نفع  
 المواثيق بالاحاد معصية كذا نفع كذا نفع العلم كذا نفع  
 لنا فاطم ملة ملة العلم فمذا لانا نفع فمذا لانا نفع فمذا لانا نفع

كذا

سمعنا منه سلم الا ان القلة قد حوت فاستدروا ولم  
 ينكرهم اجماعا بل ان لا ذكرناه قالوا كان رسل الامم وتبين  
 الامم ابتداء واما احب الا ان كونهما ذكرناه مع علمنا ان  
 لا ذكرنا حقا بل لا احب سماعهم عن يدي باب من السماع  
 فاجابوا احب منهم واما احب الا ان وكلمة حلال الاكل  
 ليس سماعا انما هو سماع الصالحين من سماع النوازل  
 بالقرآن كالحديث واما الاحاديث بالقرآن واما احب  
 وكذا سماع السواقر بالقرآن والاحاديث بالاحاديث وذلك  
 كما في حديثه السلام عن ادمار طعم الاكل في كنان كنت معكم  
 عن ادمار طعم الاكل في كنان كنت معكم وكذا سماع الاحاديث  
 بالاسرار بما احبنا الخلافة في سماع السواقر بالاحاديث  
 قد نواه الاكثر من غيره الاقلون وذلك كقوله  
 المتواتر بالاحاديث فانه حرم الاكثر من غيره الاقلون  
 وقد فرغنا من بيان الحكم من ان ومع الدلائل والاسم  
 البطل ونفع فليدعي ان السماع كقوله وقد فرغنا  
 الحكم من سماع السماع وانه اعز من الحكم من ان  
 المتواتر قاطع ولما وطعنوا وانما طعن لا يثبت  
 الطعن قالوا اول سماع المتواتر بالاحاديث وقد فرغنا  
 ان النقص الى بيت المقدس كان متواترا بالاحاديث  
 اهل حجة قبا وهو ما ندينه عليه السلام يقول ولا ان  
 القلة قد حوت فاستدروا وتبينوا اول ما ينكر



عن احتياجه وفيه يقين واحد للتوالت بين الخلق في قبلة التبعيد للضعف  
 وهو كذا في المصالح ولا تضاف حسنة ولا يوافق الاصل ان العلم يعلم  
 ذلك قالوا في الوقوف للتخلف في بعض المباح وموقفه  
 من المنوخ وما ليس من المنوخ طرق الحق وطرق ما ساد القسم  
 الاول الطرق العشرة منها ان يعلم باخره بوسط المارم مثل  
 ان يعلم ان هذه نزلت في عروبه وكذا وتلك في عروبه وكذا  
 في خامس العروبه وتلك في سادسها ومنها ان يقول على لسانهم  
 ما ليس وهذا منوخ احرى ولما ان يكرها هو في بعض  
 كوكبت هم كوكبت عروبه في المصروف لا فروع وكنت تسكن حلالكم  
 طوم في صامى اذ فادعوا في المصروف ومنها الاجماع على انه  
 سبب قسم للتوالت في الطرق الفاسدة فبما قول القائل  
 هذا باسم فان القيمة قد يكون علم احتياجه ولا يكمل العلم  
 للجهل له فيه نعم اذا عارض متواترات فبما امرها فقال  
 هذا ليس لذلك هل اسمع من العلم من انه ليس للتواتر بالاحاد  
 او بالتواتر والاحاد وحيل كونه يكسرها وما لا يصل لشيء  
 فقد حصل ان كان المال الذي كان يصل اليه هذه الهمم الاصل  
 وان ترتب عليه الرحم دون الرحم وسماهه النساء  
 في الولاده وابن كرس عليه السلام دون النسب  
 كما هو من العطف ولا دليل على احد الطرفين سواء  
 ومنها صلته في الضعف بمسألة في النزول وانما  
 لم يدل لا في عالم مرتب مرتب المرتب ومنها حدائش

الصلوة لانه ما هو الصلوة لعل ما هو ما بعد لان منقول ما هو  
 الصلوة فيكون معناه وبالعكس اللهم الا ان ينقطع صلوة  
 الاول من الحمد الثاني فوجه الى ما علم نعم ما ركه ووجه ما هو  
 السلام وهو كما قبله ومنها ما هو الصلوة لعل ما هو الاصله لعل  
 على ما هو من حسب الله لو علم لم يعلم الا ما علم بالاصل  
 فيقول عن القايده الحديده وادار ما هو افاضه لا يخرج  
 حكم الاصل من هذا رفع الاول ولا عرفه طلق للفقير  
 فاذا لم يعلم الحكم معناه بطريقه وجب التوفيق في بطر  
 دليل ما الصلوة فلهذا لان من صلوة مع العلم بان  
 احد ما هو والله لا يجوز مسددا لغيره مما هو في السنته  
 بالقرآن والله في قولان لنا لو امتنع كان لغيره فلكل  
 صلوة علم التوجه الى خبث المقدس بالسنة ولم بالقرآن  
 واللباشرة بالليل كذلك في يوم حاشورا وحسينان  
 ذلك فيجمع الصلوة باسم انما قالوا السبح والسمع رقع لسان  
 قلنا للسمع السبح ولو لم فالسمع همسان ولو لم فابن  
 في السبح قالوا سمع قلنا اذ علم انه مبلغ عند الله في كل  
 في جدار السبح السنته القرآن والمحمود على حماده الشايع فيه  
 قولان لنا انه لو امتنع لا سمع لغيره واللازم صحت اما الخلد  
 قلنا بالنظر الى الله ممكنه لا يلزم من قولهم في قوله تعالى  
 ولما اسعوا للعلم قلنا الاصل حرم الله ولما اسعوا للعلم  
 منه ان التوجه الى السبح السنته في السنة فانه ليس  
 في اللغات ما على عليه سمع بالقرآن وهو قوله في قوله

معك السلام

فهو للعلم بالوهم ومنه غرضه البشارة بالليل فثبت بالسرد لما ذكرنا وهو  
 بالوهم وهو قولنا ان باسروهم حتى سبوا ومنه صمم حاسوبا  
 عنت بالسرد لما ذكرنا وسمع بالوهم وهو قوله عسى ان يفرحتم  
 انتم فليفرحوا وروى عن جده يا ابا سلم ان ابا سمع فنادى كرمه فليفرحوا  
 بالقرآن فحي ان سمع بالسرد ولما سمع الروان فان الحكم للعلم  
 نعم لما سمع ان يكون من الخواص ان ذلك اوضح لمعنى  
 بسم ابا السرد من ذلك الاحتمال السرد وانه خلاف الامام  
 ولا يخفى ان ذلك هو الذي فاض لهم طريقة السالفة وهو ان ربما  
 سمع بالسمع من القياس المذموم قالوا اوله قال تعالى اني  
 انما امرتكم بالسمع والسمع ان الرسل حلفوا السلام من الامام  
 محمدا وهو العرف من نفسه ولو سمع بما جاء به لكان رافعا لا مفسدا  
 سمع الحكم رفع له ورفع السرد لا يكون بيا بالخواص ان  
 للعلم بالسرد في الله صلواته اليهم لانه الامام ولو سلم  
 قال الشيخ العلم سلك الامام واهل بيته ولو سلم يكون ميسرا  
 لا يسمونه باسمه لانه قد يكون ميسرا لاسم من الامام  
 باسمه لما ارفع منها ولانها فاكنتها قالوا ثانيا ذلك  
 فوجب تغير الاسم عند ذلك اذا علم انه حلف السلام مبلغ لا  
 لا علم السرد مسند المحمور حيا خوار لسمع القرآن وهو القوام  
 ومنع السالفة ان ما تقدم ويستدل ان لا وجه لوارث لسمع  
 العلم على الدين والامر ليس والتمس للعلم بسم الجليل  
 بانه يدرى بسم العلم بالمطهر وهو خلاف العرف



فان كانت حجة او شبهة والاسم لم يأت كذلك فلو كانت  
 والاسم قد جاء وحسب بان المراد الحكم لان القرآن لا يفتقر  
 فيه فكيف يصح للمكلف ان يسمع ما وصح ناس لان الجمع  
 من عندنا قالوا قل لا يكون له اوله فظاهر في الوجود والعدم  
 قالوا بالاسم هذا العكس لعدم وجود اسم القرآن بالحق فلو  
 وقد اختلفت حواره فالحجج حواره في مسائل عدة انما هي  
 منه انه لو امتنع لا امتنع لفرضه ولما حصل منه يستلزم انه  
 ومع فان قوله لا وصحة لو كانت له الوصية للوالدين  
 ولما لم يسم الله بالقرآن وانهم وجم الجمع من بعد  
 وهو مدعى الجدية فيه وحرثايت بالقرآن الجواب  
 انه غير صحيح ولا لهم الحق المعلوم بالمطعون لان الحرثايت  
 المذكورين من قبل الدعا وادعاء خلاف الاصل للمؤمنين  
 وهو اسم القرآن ما هو للقرآن من هذه الصورة لا يجوز ان  
 قالوا اوله قال تعالى ما سمع من الله او شبه ما نزلت بغيره  
 وعلى مثل هذا فليسموا بالاسم من اسم الله تعالى  
 سمع به القرآن فكيف ان يكون حرا او مسلا واسم الله  
 كذلك باسم الله قال نزلت والقرآن نزلت الله لا سمع الله  
 بالاسم وانما هو القرآن الجواب في ذلك ان الله تعالى  
 ان ما سمع به القرآن بغيره او مسلا على ان كل ان  
 غير المكلف من المنوع لان القرآن لا يحصل منه فكيف يصح  
 حرمان بعضهم من اسم الله ما لم يكونوا هم في اسم الله

الى الكلف او زادوا لما شئت بالوان فلو كانت البريد من  
 ربيع ذلك كان السبع بالسنة لان القرآن والسنة  
 يجعلان هذه قلا تعالي وما طهر عن الوحي ان هو الا وحي  
 يوحى قالوا ثانيا قلا تعالي قلا يكون في ان ابره للانه  
 في حور التبدل منه والسبع بتبدل مسله حواره منه وكونه  
 الجواب انه ظاهر في الوحي وعدم تبدل لفظه بان السبع بالم  
 تبدل مكانه بالانزل فتبدل في كل من سدى الحكم ولو لم يدرى  
 ان السنة الوحي فلا يكون حرمه من لغاه ولعله بل الله  
 هو البديل مسله المهور على ان الا جماع لا سبع لانا السبع  
 من قاطع او يا جماع قاطع كان الاول خطأ وهو باطل ولو لم  
 يحسنه غيرهما بعد لعدم بما سدرم القاطع قالوا لو انكمت الله  
 على وراى فاجماع على انها اجتهادية فلو ان احدتها كان  
 بها ثلث السبع لعد سلم حواره وقد قدرت قد بلغت  
 في حور سبع الاجماع وهو في الحكم الثابت به والمهور على عدم  
 حور سبع لانا السبع فاما من قاطع او يا جماع قاطع او لغيره  
 كلاله باطل لانا الاول والله لم ان يكون الاجماع وعلى الخطاء  
 لانه خلاف القاطع وهو محمول ولنا الشاغل لانه العدم  
 الاول بلا اجماع على عدم القاطع وهو محمول على غيره  
 خلاف ذلك للاجماع كماله الاول مع تقديم المصنف لانه  
 على قولين فهو اجماع على ان المسله اجتهادية حور لانه  
 كلامهم حور اجماع على احد القولين كما مر فاذا اجمعا

على الجواز الذي هو مطلق ذلك الاجماع وهو مطلق الجواز في كل  
 محله فانه محله في كل موضع فلا يكون له محله في كل موضع لان الاجماع الاول  
 موقوف على عدم الاجماع الثاني مسدود المحذور فاما الاجماع الثاني  
 لانه ان كان من غير مطلق الجواز وان كان من غير مطلق الجواز  
 مطلق فالاجماع اولى فقد زال الخطر المعلق به وهو اى من قانونه  
 ابن حبان فيمكن كيف تكسب الامم بالاحوين وقد مر ان هذا فان  
 كان له اخيه واهله في نفسه فله حكم في كل ما يملكه فله ان يكون  
 له ما يثبت للمعروف قطعا وان الاخرين له اخيه قطعا منقصة  
 فقد رتب في كل مكان الاجماع قطعا الاجماع كما ان له كسبه  
 بغيره عند الجواز وذلك لان الاجماع لان يكون له من اوله على الظاهر  
 مطلق بل لا يمكن حصره في هذا النوع من الجواز واما ان كان  
 من غير مطلق الجواز في كل مكان فانه كان مطلقا كما في الاجماع  
 على خلاف القطع وتختلف الفاعل قطعا من كل الاجماع على اختلاف  
 ولذا بالكل وان كان طين لم يسمع للاجماع على خلافه ولا خلاف  
 في ذلك على وجهه واما في كل موضع من الجواز فله على القطع الجواز  
 الاجماع فلا يثبت به حكم فلا ينفرد به وسع قالوا في كل مكان  
 لغيره كيف تكسب الامم بالاحوين وقد مر ان هذا فان اخيه  
 فله ما يملك من الملاحاة ليس اخيه فقد حكمه فتركه يعلم  
 وهو العزم بالكل حكم الفرائين بالاجماع والجواز الجواز في كل  
 فانه موقوف على ان الله افاضت حكمه في كل موضع قطعا  
 وعلى ان الاخرين ليس له اخيه قطعا فان ذلك هو مطلق

ما هو موجب على ظاهره وهو ان السطح لا يكون له ثقل في نفسه بل هو قاطع  
 فان الاول هو محتمل الخضم فان شئت فقل هو ظاهره والاساس هو ان  
 الجمع لا يخلو لافئتين وان لم يكن له ان ليس هو فيه فاطور مجاز  
 مما لا يترك ولو سمى سطحه بغيره لم يكن له السطح به  
 ولما كان الاجتماع على خلاف القاطع كان عطاءه ونسبته لطل  
 مسددا الحمار ان الفاضل للطنون لا يكون كالحا ولا مستورا  
 لالافئ فخلو ما سلم ان كان قطعاً لم يسم بالطنون وان  
 كان فليما تبين زوال شرط العلان ولا المقطوع يسم بالطنون  
 في محوته ولا بعده فثبت انه كان متوقفاً قال لا يجمع الخصم مع قطعها  
 متوقفاً للاجمع والعقل هو الواحد ~~هو~~ فليما تبين  
~~هو~~ متوقفاً لفصلان الفاضل للطنون او قطعاً لاسم  
 الاول وهو للطنون لا يكون كالحا ولا مستورا بل لا يكون كالحا  
 فخلو ما قبله لم يقطع او لم يقطع فان كان قطعاً لم يكون له  
 يسم المقطوع بالطنون بغير طائر وان كان طائراً لم يسم فقال  
 شرط العلان وهو حجة في ذلك لانه مستقيم لا يسم بغير  
 محاور راجع او مساو فلا يثبت العلان عند ظهور محاور راجع  
 سواء على كل جهة موصفاً وقلنا المصوب واحد وهو كان  
 موجب العلان عالم بظهور راجع وقد علم ان رفعه مذكور لم  
 في الزمان الذي ظهر فيه راجع مرفوع مذكور مع التقدير  
 لكم فلا يسم ولما لم يكن متوقفاً فخلو ما بعده لا بد ان  
 يكون قطعاً او طائراً كالحا وان كان فخلو ما كان راجعاً

السهم لانه يثبت بغيره وانما هو القسم الثاني وهو المقطوع  
 سيج بالقطوع في حوزة حلية السهم وهو اذ السهم حكم الاصل من مقتضى  
 عليه ولما بعد فلا يمتنع اذ الاول لانه ليس لانه نعم ويظهر  
 انه كان مستوفيا بان يظهر سهم اصله فالاول الخلو السهم يمكن  
 ففانما سيج المحقق به والجامع كونها محققين ويكون السهم  
 في الملاحقة ولا يفرق في الملاحقة لا يصح فانما اذا لا يفرق  
 الخواص في مقتضى الاصل وبالعقل وكذا الواضح ان لا يفرق  
 محققين بها ولا يمتنع مستند المحار حله سيج اصل المحرم  
 دونها ويشتاق سيج المحرم دون اصله ومنه ومنه ان كان  
 السهم بعد كونه لا يمتنع حوزة الفريب وهو كونه سيج  
 كونه الفريب للمالك كونه محرم الفريب ولا لسان في ارفع  
 كونه قد اذا لم يكن سيج المانع المحرم بالحق فليس يمتنع  
 مسبوحة مدنا بالحق فلا بد له الحكم والدلالة انه المحرم  
 للوافقة ولا يمتنع بالحق المحرم وسببها ما سطر انما هو  
 في سيج اصلها دون الاخر فتم من حوزتها ومنه من مقتضاها  
 والحداد حوزة سيج الاصل دون المحرم واما سيج المحرم  
 دون اصل لسان ان كرم السهم يفرق كرم الفريب للمالك  
 يعلم من حوزة كرم الحداد كونه في النوع وسيج المحرم دون  
 الاصل سببها لقاء كرم السهم واما سيج كرم الفريب هو  
 وحيد المانع المحرم مع عدم الملازمة وانه محرم للمالك  
 وهو اساءة كرم السهم مع نفي كرم الفريب مع عدم الملازمة

مع اجراء الاثر من ان لا يتبع العالمون بالطور فيهما ما لو افادوا  
 النسخ للاصل في المحرمي ولما كان مقتضى بيان محرمي رفع كل  
 وجه منهما بدون الاخرى ضرورة الجواب بان لا بد من الباطل  
 رفع كل منهما عن الاخر وانما يصلح ذلك اذا لم يكن احد المحرمين  
 مسببا للاخر فيقالون بالطور بالامتناع فيما قالوا اما المحرمي  
 عن الاصل فيما علم ولما الاصل في المحرمي فلهذا المحرمي  
 بالرفع للصلح فاذا ازيل الرفع الاصل لم يبق ثبوت له بغير الرفع  
 بغير الرفع ومقتضى ذلك ان لا يرفع الاصل الا بالرفع ان ولما لا يرفع  
 مع المحرمي تالوا له مع الاصل ليس حكما بالرفع بل بان  
 فثبت ان الرفع هو مقتضى الترخيم بالابقى لان  
 مقتضى بيان حرمان الناسي حرام ولو لا حرم الناسي كان  
 المحرم حراما والذي يرفع هو حكم محرم الناسي لا والله لا يرفع  
 عليه فانما ما فيه فالمتنوع لم يرفع والمرفوع من المتنوع  
 مسألة المحرم اذا ارفع حكم الاصل النسخ لا يرفع  
 النوع لما عرفت العلم على اعتبار ثلث رفع قالوا النوع ما رفع  
 للامتناع لا الحكم كما في المحرمي فثبت ان لم يرفع الا الحكم بغير  
 الحكم المرفوع بغير الحكم مطلقا لا سواء الحكم قالوا حكمهم  
 بالناسي هو انشاء الحكم بغير علمنا حكمنا لا سواء حكم  
 اذا ارفع حكم الاصل الناسي بل به يرفع مع حكم النوع  
 المحرمات لا يرفع ومنه وذا لم يرفع في لسانها  
 حكم النوع يرفع لعلنا ان لا يسلم مرفوع حكم الاصل









[illegible][illegible]

الاتفاق فالأثبت كونه شرطاً له وهو الركعتان لم ثبت جوازها أو  
وجوبها لولا تلك النصوص لم يحد وجوبها بحول ما تقدم حكم الزماد  
في العبادة وأما التمسك بها فلهذا ان يقتضيه ضرورة الأصول في كل  
من الظاهر ركعتان أو بطلان شرط الطهارة فيه فهو مسح الوجه واليدين  
اتفاقاً وهل هو مسح ليلك العبادة المبدأ لا مسح جملتها وهل هو مسح  
عبد الجيد ان كان هو مسح وان كان شرطاً لغيره لو كان مسح  
الركعتين الباقيتين في البراءة وعلو في الشرط لا تقتضي في وجوبها  
الى دليل عاقل وانما ياتى بالاتفاق فالأثبت كونه شرطاً لركعتين  
وغيره فلهذا لم ثبت جوازها أو وجوبها بولها الجواب المرد على من يحد  
وجوبها بغير دليل الوجوب شرط والأثبت هو الوجوب الأول والآخر  
بغير دليل الجواز والاعتناء بالرائي وجوبها ما يقع حكمه في كل ركعة  
شرطاً فلا يكتفي مسحاً حال مسبه الجوارح مسح وجوبه في كل  
الركعة وحره خلافاً للمورد أبي فرح مسبه الجبين والنفخ في الجريد  
جواز المسح جميع البكائين مسحة في كل ركعة انما احكام كونه شرطاً لهما  
لا يحد في وجوبه مسح والنفخ والمسح واجباً في كل ركعة وتقطع  
التكليف لغيره من اصول الفروع جواز المسح جميع البكائين مسحة  
العقل وخطا في المسح الغير معرفته في الاصل في كل ركعة التكليف الجليل  
لان العلم مسبه معرفته واصطفى في مسح وجوبه في كل ركعة  
الركعة من الظاهر والكتاب والجماع ضرورة مخالفة المورد مسبه  
فرع الحسن والنفخ المصنفين اذ لو علم لم يتغير اودوم لفظها  
لنا احكام جواز مسحها كغير الاحكام فالأثبت كونه شرطاً لركعتين

النفخ



الحمد لله

كما ذكره فان الامم بالنسبة الى وجوب المعاصي مثالي اخر  
 في المروج حين يحكم بوجوبه وان قطع فيها حتى يتبين  
 كما في المعصية فان وجوب الرد ليس على الصانع بل هو المعصية  
 الجواب لا لا يجوز ذلك ولا نفى منع القياس بل انما هو الاصل  
 العلة ولا يطلع على فاسد الدلالة الا مقتدا ولو اراد جعله مستظلم  
 آخر قد نفى ثانيا ما سلم الا ما واه في العلة فانه مستظلم وان  
 لم يصر بها فان المسألة وان سمى ذلك نصا لا يبرح حفظ  
 النفس ليعلم ان المسألة هو العلة ونحن قد ردنا المسألة  
 وجوب الصانع اني اعم من المعصية والمخرج بها فسادا الى ان يثبت في  
 انه لا يتناول قسما من القسمة فانه ثبت في بعض الحكم الاصل فثبت عليه  
 مثالي قول المعصية وجوب الصانع في الاعتكاف بالندم وجب في الندم  
 فانها لا يجب بالندم لم يجب في الندم فالحكم في الاصل عدم الوجوب  
 بغير ذلك العلة عدم وجوبه بالندم والمطلوب للفرج وجوبه بغير  
 والعلة وجوبه بالندم الجواب لا بالاول من حيث اني قد بينت الدلالة  
 عدم ادواتها بانها واه من وجوب الصانع ان المعصية مساواة  
 الاعتكاف بغير ندرة ان الصوم شرطية للاعتكاف بغير ندرة  
 الصوم شرطية للاعتكاف بغير الصوم وهو انه اما الفارق في  
 لانه غير متشكك في الصلوة او وجوده وعدمه سواء فثبت العلة الا  
 المشتركة واما بالسرد وهو ان العلة اما الاعتكاف او الاعتكاف بالندم  
 او غيرها وكونه بالندم لا الصلوة ولا جواز ذلك لانه غير متشكك في  
 في الصلوة بغير الحكم فالصلوة لم يذكر للصلوة بل لبيان اتحادها



مردود ببدل الجهد في اسرار الحق من الغرض والاجتماع لا في مقتضاها  
 كما يكون ظاهر الاجتماع الى اجتماع في صبح العزم والمفهوم والاباء والاختاره  
 ورد المطلق الى المصروف والمفهوم السند وعروك واليه فان البدل  
 حال القائل وهو القائل في المصروف من جهة الشرح سواء  
 نظره القائل لم لا بد منها قوله الدليل الموصول الى الحق هو المصروف  
 بالعلم الى اصل من السطر في بعض ادعاءه والضم والقول في القائل هو  
 فلا يصدق عليه وقد جمع للضم السلف على المسمى المذكور في قول انما  
 مردود كلياً بالضم والاجتماع والماد انما هو ما بين البدل الى القائل  
 والاشارة خاصة بان العلم في القائل كالحركة في راد منها ما ذكره ابو اسحاق  
 وهو انه محل السلف في غيره باجاءه عليه وهو مفهوم محل الاجماع ثانياً  
 يصدق عليه الحد والمسمى في القائل لا محقق حقيقة لا صحتها ولا فاسدها  
 الى قيد اخر كرج ذلك وهو ان يكون جامعاً لحاظه ومنها  
 ما ذكره القائل للترك في القائل هو محل معلوم على معلوم في اثبات حكم له او  
 او لعدم عنهما ما هو جامع بينهما من اثبات حكم او لبعدهما فهو معلوم  
 على معلوم بينهما في القائل ما هو في القائل من كونه او معدوم ممكن  
 او محتمل ولو قال في القائل في القائل بالوجود قوله في اثبات حكم له  
 او لعدم عنهما السواء القائل في الحكم الوجودي هو محل عدوان الجمع  
 للمصالح كالمصروف والمصروف قوله باطل بينهما الى اخره ليتبدل  
 الحكم انما هو الوجود في الوصف الباطن هو العدمية والعدمية هي  
 في الوصف والسند لا عدوان فلا يصدق المصالح كما في القائل في القائل  
 للمصالح لم يصدق على قوله بل هو باطل وانما هو محتمل في قوله



هو حلقه من الدائرة ثم القياس والمسمى من ثم القياس ثم القياس  
 انه يشعري انما يتبين الحكم فيها مع ما بالقياس وليس كذلك فان الحكم فلا  
 ثابت بوجه ما لا بد ان يكون خارجا عن القياس واما ما حصل اليه  
 في الحدود فليس عليه من الاول ان المراد بالجل هو ليس هو في الحكم  
 انما هو يريد به الحكم لما لا يشوب الحكم في النوع وانما بان  
 فيها مع ما حصل بالثبوت في النوع انما بالقياس لان الاشارة  
 واحدة والثالث ما في بعض الطرق فان زعم ان الادوار على قضاة  
 انما لم يحصل من غير القياس مقصود واما ما حصل للقياس المقسم انهم  
 فكان اول مقصود بالهم انما عدوا من حكم النوع الى حكم من هو  
 لا بد ووجهه هو بطلان هذا المقسم ما عليه اشار الى ان  
 انما يعرفه فان حكم النوع فرع للقياس وقضاة عنه فهو فرع  
 به دور والمطلوب ان ثبوت حكم النوع المطبق الخارج فرع للقياس المطبق  
 الخارج والذى يريد به هو القياس الذي ياتي بالثبوتية المطلقة  
 للقياس من حكم النوع الا ان ياتي الى جعل صفة النوع وكذا الى ان  
 حصول الحكم المطبق من شئ منها فرع للقياس الذي ياتي بالثبوتية  
 على جعل ما به القياس فلا دور وهو ثبوت حكم النوع المطبق الى الخارج  
 قال واما ان كان الاصل النوع وحكم الاصل والوصف الخارج فلا يمكن  
 جعل الحكم للصفة به فعل وليد فعل حكم النوع المحل للثبوتية  
 حكمه والاصل ان ياتي عليه في هذه الاصل في الجميع ولذا كان الحكم فرع  
 اصل النوع اقوال اركان الشايع اذ هذه الوجود والعدم لا يحصل الا  
 محققا مادام اصله وصحة محققه لا يوتيه واركان القياس اربعة

الاصل النوع

الأصل والعرض وحكم الأصل هو وصف الخادم واما حكم الفرع فهو ان  
 فيصاحبه فلا يكون له كذا اما الأصل فهو الحكم المسببه للفرع فثبت الحكم  
 به وحكمه وقيل دليله قالوا قلنا النسب مسكر وهو محال على الخمر  
 به دليله حرمت الخمر فالأصل هو الخمر لانه للشيء به أو لغيره لانه  
 لو قرره حرمت الخمر لانه دليله واما العرض فحصل على ذلك ان جعل الحكم  
 وهو الثاني لانه حكمه ولم يجعل احدا له دليله وكيف حاله دليله القياس  
 فعلى دليل القياس وحده ان الأصل ما يتبين عليه الشيء على ما هو عليه  
 لان الحكم في العرض يتبين على الحكم في الأصل وهو ما بعده ومحل ذلك الحكم  
 عليه حكم الفرع اما ابتداء أو تواسط فلا يجد في السببه ولذا قال  
 بعض العلماء وهو الصحيح الخادم أصل الحكم في الفرع والحكم فرع الأصل  
 فيكونه يثبت به أصل الحكم بالاعتقاد ان الحكم أصل للفرع والخادم فرع  
 أو يستظهر منه بعد العلم بثبوتيه واما في الفرع ما حكم به المبنى والحاصل  
 مني به حمار أو احمل ان الاصطلاح للمعارف من العلم ان  
 والعرض بما المحلان والمحجج به الاصطلاح لغيره من شروط  
 حكم الأصل ان يكون شرطه ان المحل شرطه كل عدو منها يتصل  
 تركه جزاء كانه شرطه وحكم الأصل ان يكون حكمه حراما فلا يجوز  
 نقلياً لم يجز لان المطلوب اليات حكم شرعي لها واه في حله لا يتصور  
 الا بذلك فلو قال شرطه شرطه حراما كانه حراما او حراما  
 كان باطلا من القول خارج الانقضاء ويدل على ان القياس  
 لا يجري في اللغة وفقد دلالة العمليات الصغرى والافعال وهو  
 الصريح عنده وقايد يظهر بها اذا كان عليه الحق الطاري وهو حكم شرعي

ولا الا على الترتيب بدون القياس بل بالجامع وقد ذكر في غير  
 من المسائل ذلك لعل المسائل في بيان المقصود في الاصل  
 ولكل من لم يسمع من كتابه فان كان لا يكون فهو حار والاعتبار  
 بالجامع ان من يبرر حكم الاصل ان كان منسوخا لا يجاب عنه  
 باعتبار الشارع الوصف للجامع في الاصل حيث يجب الحكم به  
 وما زال الحكم مع ثبوت الوصف علم انه لم يبق معتر في نظره فلا يصدق  
 الحكم حرا ولم يبق الا سلبه الذي كان دليلا للتبنيوت في مقدمه قال وان  
 التفت في ما خلا من النسخ لم يبرر السري لثاني احدث فذكر ان الوسط صالح  
 كانت عدة السفر حل مطوم فيكون روبا ما كان تنفاج ثم انفس  
 عما البروان لم يحدف لان الاولى لم تثبت اعتبارا فالتبنيوت في الفرع  
 كونه في المداوم عصبه بالبيع فيفسح به السكاح كالحق في النسخ  
 على الوجهين اب انما سمى ان من يبرر حكم الاصل ان كان  
 فرعا في تبني القياس بل بالجامع او لغير حرة لولا يبرر السري في  
 العمل اما ان يحد في القياسين او لا يحد فان يحد في العملين  
 فذكر الوسط اعني ان يحد في قاسم فرع في الوصاف لا كان في حرمته  
 الوسط قاسم احد الطرفين في الاخر مثالا ان يقول ان مودة السفر  
 حل في مطوم قبل ان يوتا كان تنفاج فممنح الحكم كون الشجاج يوبا  
 معقول لا مطوم كالبرقانه كان يمكن ان يحواله السفر حل لا مطوم  
 كالبرق السوم في الشجاج فكان ذكر الشجاج عدم الغايه وان لم يحد العمل  
 والقياسين بان يحد مرجح باجنبيا والعمل المذكور ثانيا في اعتبار حكم الاصل  
 وانما ليست ثمانية للفرع والمذكور لولا وان ثبت الفرع فانها غير حرة

فلا مستطاع فيه إلهاء العقل المجتهد فلا يجد به مثاله قول المستدل في  
الهدام غير صحيح بالسمع معصم به الكناج كالبرقي والعون وانه غير  
موجود في الهدام والثابت في الهدام وهو كونه نفع بالسمع  
لم يستأثيره مثالي آخر جامع للمصورين ان يقول في  
الوصف عباد فبشر الشبه كالسمع ثم يقول انه عباد كالصلوة لله  
العقل ويقول ان طهارة كالسمع ثم يقول انه عباد كالصلوة فلا يجد  
قالوا لا يحسن ان يثبت النفع ما ثبت في المال كالايجام والصرف في ان  
ثبت في المال بطلان النفع باحدى الخواص للوقوف بما ذكرنا فان كان  
حرجا في المستدل لقول الطفي في الصوم بنية النقل الى عالمه  
فبصح كونه نفع حاسدا لانه لو اذنه بالخطا في المال كقولنا  
كان كذا لو كذا المستدل في كذا المعوض وما اذا كان فخر عا لانه  
المستدل لو دفع المعوض مثاله قول الطفي في الصوم بنية النقل  
بل حصر هو العا لانه في نفعه كذا لانه اعرف مما خطا في  
الاعمال هو اثبات الصورة من الصانع والاعراف بطلان حدى  
معدلات دليل اعراف بطلان دليله والسمع من الدعاء ما هو معروف  
موقوف بطلانه ولا يمكن مزوجه مثله اخر ان يقول ان نفع في  
المسلم بالدفتر يمكن من الشبه فلا موجب القصاص كالمقتل فانه  
فانزع كذا المستدل هو عا لانه المعوض وفرع من مزوجه فلا  
يمكن المستدل من مزوجه مع اعراف بطلانه فان قيل ذلك  
لصالح الزوال المحض اذ لو المراد من المعصود والاكاف مناصفة  
منه فله بالعلم في موضع دون موضع فالجواب ان الاثر من منع

بوجهين احدهما ان يقول العلة في الاصل عندي هو ذلك  
 ولا يحسب كيري لها وانما بان يقول يلزم منه خطأ في أصل  
 النوع ولا يلزم منه الخطأ في الفرع معينا وهو مطلوب  
 وربما اعرف بجلا في الاصل والضرورة ذلك في النوع قالوا منها  
 ان لا يكون معدولا عن سبب القياس كشهادة حرمة ولحد  
 الركعات ومعادير الحدود والكهاراب ومنه بالانظر الى شوا  
 كان له معنى ظاهر كحصول المساء او عظمه كالفقه اقول في القياس  
 وجه مثل علم الحكم في عظمه فاداعلم اتفاقا وذلك نفس في معدول  
 به عن سبب القياس اي طريقه والظاهر للسعدية اي جعل عادلا  
 ومجاوزا عن علم من علمها من القياس فلا تكس عليه شيئا  
 بعمل معناه وتقسيم الى قسمين اخرج عن قاعدة مقدره  
 كشهادة حرمة وهو ان القياس من شهادة حرمة فهو حرمه  
 فلا نسب ذلك الحكم لغيره وان كان اعلى منه بغيره في المساب  
 له كسنة الدين والصدق كالصدق فانه علم ضروري  
 القاعده معصية شرع عالم منها الا بعد الفزد كالمستثنى منها  
 وثبوت حكم حلاله في قوله شرعا معطوف به وقسم لم يخرج  
 عن قاعدة كاعداد الركعات وكاعداد الحدود وخصوصية سائر  
 الكهاراب ومنه بالانظر له وهو العلم بان قسمه بمعنى ظاهر  
 حص المساء او عظمه السوء وهو معنى ما سبب في حصة فائدة المشقة  
 لكن هذا الوصف لم يوجد في موضع اخر وقسم ليس له معنى ظاهر  
 له هو خلافه من العمل مع اللوث خمسين وسماو

للعلماء من حالها

السلطه في حق الدعا والام لم يسمعه بعد للاعلان الفصل  
 مشهور الشاهدين والملا شرا الذين لا يسمعونهم وازرع  
 البقدي الحلف عليه حلفه واحده ودع في نفسه المصلون  
 ولا نظريه قاله ومنها ان لا يكون واقفاً  
 مركب وهو ان السمع بمواقف الحصر في الاصل  
 مع منع عنه الاصل او مع وجوده في الاصل الاول  
 مركب الاصل مثل عبيد فلا يصلح الحركه كما كانت  
 فصول الحقي العله جهله المسحي من السد والورد فان  
 صححت بطل المالحاق وان نطلب معك حكم الاصل  
 فما يتفك عن عدم العله في الفرع او منع الاصل الثاني  
 مركب الوصف مثل مجلس للطلاق فلا يقع من النكاح كماله  
 زنيب الي اروجها طالق فصول الحقي العله عندي معصوه  
 في الاصل فان صح بطل المالحاق لعدم الجامع والا منع حكم  
 الاصل فما يتفك عن عدم العله فلا يكون حكم انها العله وانها  
 العله وانها موجوده او زنيب انها موجوده اسد من الدليل  
 لا عا في كماله كان محمداً اقول ومن شرطه حكم الاصل ان  
 يكون فيه فاسد مركب وهو ان السمع عن اثبات حكم الاصل  
 بالدين بمواقف الحصر في عدم ان الحصر يكون بالكون الحكم معطلا  
 على المسئل وذلك لا يبيعه لعليتها ولو لوجوده في ذلك ولا ولي  
 مركب الاصل الثاني مركب الوصف في المنتهى وسعي مركب الاصل  
 فعا في سوكيت الحكم فالجستل يركب على الحكم والحصر بخلافه

واما قوله انما السمي مركباً لا شبهة الحكم كل واحد من هذا حقيقة كما سألتم  
 ثم في الاول انما هو على حكم وهو الاصل ما صطلح دون الوصف  
 الذي يخلل به السبيل فسمى مركباً لا وصفه الثاني كلفه في  
 هذا الوصف الذي يخلل به السبيل فسمى مركباً الوصف به لا معنى  
 صاعده ياتي مناسبتاً لاول وهو مركب الاصل ان يقول  
 في سبيل العبد بل العبد في الحركات المكتوبة فانه محل الاتفاق فيقول  
 انما من السبيل والورد لا يخلل المعنى العبد في عدم قبله بالمكتوب ليس هو كونه بعد ان كان  
 ان يبيح عبد العبد عن اداء ما فهم المستحق السيد وان يصرف ابا والخاصة في قوله  
 المحكي لم يثبت في العبد فان محبة العبد لطل الحاق العبد  
 في حكم عدم ما رتب له في الغلة وان يطل في حكم  
 الاصل فيقول محسناً لما كتبه ليعلم المانع وما سأل في  
 الحصر في هذه الصورة لا ينفك عن عدم العبد في الفرع كما كان  
 في الجمل لا يمنع حكم في الاصل كما لو كانت العبد كونه بعد اوصاف العبد  
 فلا يتم القياس في الثاني وهو مركب الوصف ان من سبيل العبد فيطلق  
 قبل الكناح فكأن يطلق فلا يصح كما لو كان زينة التي اتردها  
 طالق فيقول المحكي العبد في كونه لعلها معقودة في الاصل في قوله  
 زينة التي اتردها طالق فيقول لا يخلل فان محبة هذا لطل الحاق المحس  
 هذا الحاص والامتنع حكم الاصل وهو عدم الوقوع في قوله زينة التي اتردها  
 مما طالق الذي انما منع الوقوع لانه محقق كان لعلها طالت  
 محسناً الحصر في هذه الصورة لا ينفك عن محبة الاصل كما لو لم يكن العبد  
 بابتها في منع حكم الاصل الذي كان يتلوه العبد من الامتنع التي اتردها طالق

اعلم

اعلم ان كل موضع يستلزم في نفسه بالحق الطريقين بياناً فله وجوب اتم  
 ووقوع من اتم فان الغم لا يجوز فيه الا اتم ووجهه ان اصل برمي ان  
 ذلك هو المصلحة عند الاستلزام بالاصل على ان حكمه في المصلحة  
 بل لا يقل على ذلك ولم يصحح به ما ذكره في نفي ذلك من تسليم  
 وادعاء ان ذلك هو المصلحة في كل موضع منها مخرج ذلك ولا يستدل  
 ان محب ومرداة اصل بل هو من جعل او من اخرج وجهه التقدير  
 من اصل المصلحة لانه معروف له الوجه فيكون او قد ثبت بالدليل  
 فترجمه القول بوجهه كما لو كان محبته او من ذلك فانه لا يسهل  
 القاطع والمناظرين ان اخرجوا المصلحة يحصل به النظر في المصلحة  
 عند مصدر كذا المصلحة في كل موضع وكذلك الحاصل من غير  
 استحقاقه في المصلحة في كل موضع لولم يحصل في كل موضع في كل  
 ما ذكرنا ان اتم كبر الحكم الاصل في كل موضع مطلقاً ولا يثبت  
 الحكمين واذا كان كما حاله لكان في كل موضع واذا لم يكن في كل موضع  
 ولا يثبت الحكمين بل حاول في كل موضع الحكم الاصل من غير استحقاق  
 المصلحة في كل موضع في كل موضع او ليس او ليس او حاله حكمه في كل  
 موضع المصلحة وحصل لا يحصل بل لا يثبت في كل موضع في كل موضع او ليس  
 الحكمين كما ذكرنا وذلك لان كل المصلحة في كل موضع ان المصلحة في كل موضع  
 اذا كان السلب في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
 كما لو كانت في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
 وليست او كانت الحكم في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
 لم يقل في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع

في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع



ان من جملة ذلك وبشر في حكم الاصل الايجاع انما قال ليكن  
 الاصل من مظهر الى اخره واما في كلام لو لم يسل العلم  
 وجمع من حصول المعنى المتأخره واما لا يحسن حكم الاصل بل يشاب  
 في كل مقدمه لعمل المنع وربما لوق بان هذا حكم من مظهر الاول  
 يستخرج من مظهر المقدمات الاخره وبما هو من مظهر الاصل  
 وكل من مظهره لا يقطع عليه لا يمكن ان يقطع ومنها ان  
 لا يكون دليل حكم الاصل شاملا لحكم العرج من مظهر حكم  
 الاصل ان لا يكون دليله شاملا لحكم العرج ولا ان الحكم حصول احد  
 اصلا ولا لا فاما في مظهر العكس وكان العكس من مظهره  
 بل طالع مثاله في الدرر مظهره فلهذا هو مظهره من مظهره  
 فمعه في البرهان على صحة جميع الحكم بالاطعام بالاطعام  
 فان الحكم يتناول الدرر كما يتناول البرهان العلم فاذكر ان  
 دليل هذه اذا كان لها وجب ان لا يتناول العرج لمعقول  
 ان يقول العكس يقطع لانه سارق كان رقى من الما يتناول  
 فيقال ولم قلت ان السارق من الما يقطع لانه سارق  
 فيقول العكس يقطع والسارق والسارق فاقطعوا ايديهم من العلم  
 على الدرر لانه المعقب فلهذا لانه المعقب يقطع كما يستند  
 فقال فقدر الوجه من الحكم في العرج بالعلم فان مظهر العلم  
 من مظهره ولا يقطع للسبيل الامنع كونه عاما وسماك  
 زياده بيان ومن ثم لا يمكن الاصل ان يكون مع العلم ان  
 مستعمله حكمه مع مظهره لمارع من مظهره حكمه لانه اذا كانت